**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة –**

**ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**شعبة علوم التسيير**

**تخصص إدارة مالية**

**مستوى سنة ثانية ماستر**

**الفوج رقم 01**

**الندوة السادسة بعنوان:**

**المؤسسات المالية\_ دراسة حالة بنك البركة الجزائري BBA**

* **بعداش مها**
* **بلعطار سارة**
* **بوالمعيز رندة**
* **بوذراع رانيا**

**تحت اشراف الأستاذ**

**حريــــــــــز هشــــــــــــام**

**2024/202**

**خطة الندوة**

**مقدمــــــــــــــــــة**

**المحور الأول: عموميات حول المؤسسات المالية**

* تعريف المؤسسات المالية
* اهداف المؤسسات المالية
* وظائف المؤسسات المالية
* أنواع المؤسسات المالية

**المحور الثاني:**

* تأسيس المؤسسات المالية في الجزائر
* التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية في الجزائر
* الحلول المقترحة ضد تحديات المؤسسات المالية في الجزائر

**المحور الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري BBA**

* تعريف بنك البركة BBA
* مهام بنك البركة الجزائري
* المؤشرات المحققة من طرف بنك البركة الجزائري

**الخاتـــــــــــــــــمة**

**قائــــــــــــــــــــــــــــــــــــمـــــــــــــــــــــة المراجــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــع**

**مقدمــــــــــــــــة**

يعتبر القطاع المالي من العناصر الاساسية التي تدعم النمو الاقتصادي لاي دولة، ويشمل مجموعة من المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات مصرفية ومالية متنوعة للأفراد والشركات، في الجزائر والعديد من البلدان الاخرى. شهد القطاع المالي تطورا ملحوظا خلال العقود الاخيرة خاصة بعد التوجه نحو تبني الاصلاحات الاقتصادية وتحديث النظام المالي لتلبية السوق المحلي والدولي.

وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما المقصود بالمؤسسات المالية؟ وما واقعها في الجزائر؟

**الأسئلة الفرعية:**

* ما هو بنك البركة الجزائري وماهي الخدمات التي يقدمها؟
* كيف تتم عملية تأسيس المؤسسات المالية في الجزائر؟
* فيم تتمثل أنواع المؤسسات المالية؟

**المحور الأول: عموميات حول المؤسسات المالية**

**أولا: تعريف المؤسسات المالية**

**هناك العديد من التعاريف نذكر منها:**

* المؤسسات المالية هي شركات أعمال حجز تكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية

Compagnies Financialأو الالتزامات والمستحقات لدى الغير أسهم، سندات، قروض، الأصول المادية كالمباني والأجهزة، والمواد الأولية كما هي منشآت الأعمال، فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري وتستثمر في الأوراق المالية المطروحة بسوق المال. وتقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات المالية الأخرى والتي تندرج تحت التأمين الوقائي كالتأمين على الحياة ضد السرقات والتأمين ضد مخاطر الحريق، والمعاشات، والتحويلات المالية.

* المؤسسات المالية هي مؤسسات التعامل بأدوات للائتمان المختلفة قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل في كل من سوقي النقد والمال وأسواقها الثانوية، وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح.
* يقصد المشرع أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير بمعنى أن أموال الجمهور في شكل ودائع. ويمكن القول إن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأسمال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والادخار ات طويلة الأجل.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المؤسسات المالية على أنها منشأة أعمال سواء كانت بنوك أو شركات تأمين، أو أسواق مالية مثل البورصة وتعتبر المؤسسات المالية آليات للنمو الاقتصادي ككل فمعرفة أنواعها وفهم أنشطتها المتمثلة في إقراض العملاء وتسويق الأوراق المالية تقديم الخدمات المصرفية الأخرى كالتأمين وخطوط التقاعد نقاط .... الخ.[[1]](#footnote-1)

**ثانيا: اهداف المؤسسات المالية[[2]](#footnote-2)**

المؤسسات المالية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تتعلق بتنظيم وتوجيه الأموال والموارد الاقتصادية بما يتناسب مع احتياجات الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام. من أبرز أهداف هذه المؤسسات:

* توفير خدمات التمويل
* تحقيق الاستقرار المالي
* تشجيع الادخار والاستثمار
* تسهيل المدفوعات والتحويلات
* دعم النمو الاقتصادي
* تحقيق الشمول المالي

**ثالثا: وظائف المؤسسات المالية**

1. التأمين ضد الحوادث: (كشركات التأمين). وهي مؤسسة مالية، تقدم خدمة تأمينية لمن يطلبها. تأمين، أي تعويض الخطر المستقبلي الذي من الممكن تحققه أو التعرض له. كمثال التأمين على الحياة، التأمين على السيارات…..

هذا النوع من الشركات تقدم خدمات تأمينية مقابل حصولها على أموال أو مبالغ من المأمن وهي ما تعرف ب (قسط التأمين)، والقيام باستثمارها بهدف تحقيق عائد للوفاء بالتزاماتها.

1. الاستثمار (توجيه الادخار نحو الاستثمار): (كشركات الاستثمار). وهي من أهم المؤسسات المالية، تقوم بجمع الأموال من المستثمرين ومن ثم توزيعها على شكل أسهم وبيعها للأفراد الراغبين في استثمار تلك الأموال.

وهنا المستثمر إما يتحصل على الفوائد من خلال قرار الشركة بتوزيع أرباحها السنوية لحاملي الأسهم، أومن خلال قرار المستثمر بإعادة بيع السهم بسعر مرتفع عن سعر شرائه سابقا. إلا أنه من الممكن أن تكون التوقعات غير صحيحة وتنخفض قيمة السهم وبالتالي المستثمر يكون في حالة خسارة.

1. التمويل: (ك البنوك). تقوم البنوك بمنح قروض للأفراد والشركات، حيث يكون البنك كوسيط بين أصحاب الفائض المالي، وأصحاب العجز المالي. حيث يودع أصحاب الفائض أموالهم بلبنك مقابل فائدة، ويتوجهون أصحاب العجز للاقتراض من تلك البنك وهذا مقابل فائدة يتحصل عليها هذا الأخير.

إضافة إلى خدمات أخرى تقدمها المؤسسات المالية منها:

- خدمات مصرفية رقمية.

- الصرافة.[[3]](#footnote-3)

**رابعا: أنواع المؤسسات المالية [[4]](#footnote-4)**

* **البنوك[[5]](#footnote-5)**

هو [مؤسسة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9) مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من [الخدمات](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9_(%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF)) المالية وخاصة الإقراض والتوفير والمدفوعات، كما توفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها، كما تعرف المصارف بأنها منشآت تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الزائدة.

1. **البنوك التجارية:**

تعتبر البنوك التجارية من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع الجارية والأجل وودائع التوفير للأفراد، ومنشآت الأعمال والحكومة ثم اعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والعمليات المالية الأخرى للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

1. **البنوك المتخصصة:**

البنك المتخصصهو ذلك البنك الذي يقوم بالعمليات المصرفية الموجهة لخدمة نشاط اقتصادي محدد في النظام الأساسي لأنشاء البنك المتخصص. وفى كثير من الأحيان ونتيجة طبيعة هذه البنوك لا تدخل الودائع الجارية – تحت الطلب – من ضمن أنواع الودائع التي تتعامل معها، وقديرجع ذلك الى طبيعة سياسة الاقراض الخاصة بهذه البنوك المتخصصة والتي تتميز بتمويل طويل الجل نسبيا. ومن ثم فلا تتناسب الودائع الجارية لتوفير التمويل المناسب لهذا النوع من الائتمان.

1. **بنوك الاستثمار:**

هو بنك متخصص أساساً في التعامل في الأوراق المالية وتتمثل وظائف بنك الاستثمار فيما يلي:

* + التعامل في الأوراق المالية: حيث تقوم بنوك الاستثمار بشراء الاوراق المالية في صورة صفقات ضخمة (أسهم وسندات) ثم تقوم بإعادة ببع هذه الأوراق لصغار المستثمرين بكمية كبيرة.
  + القيام بوظيفة بيوت السمسرة من حيث القيام ببيع وشراء الأوراق المالية ببورصة الأوراق المالية نيابة عن العملاء
  + تقوم بوظيفة وكيل المكتتبين عن طريق تسويق الاوراق المالية للشركات عند اصدار الأسهم والسندات بغرض توفير التمويل طويل الأجل لهذه المنشآت.

1. **البنوك الإسلامية:**

فالبنك الإسلامي مؤسسة مالية تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، يقوم بالاستثمار المباشر عن طريق انشاء المنشآت الاقتصادية لممارسة النشاط الزراعي والصناعي والتجاري. ويتم ذلك عن طريق اما المساهمة بشكل مباشر في رأس المال او المضاربة، او المرابحة، أو المشاركة التي تنتهي بالتمليك، وقد يقوم البنك الإسلامي بالإقراض بدون فائدة وذلك في حالات معينة. ويقوم البنك الإسلامي باستخدام أموال الزكاة في عمليات التكافل الاجتماعي وذلك عن طريق تمكين المحتاجين من ايجاد مصادر رزق ثابتة (مشروع صغير).وتعتبر بديلاً عن البنوك التقليدية التي تعتمد على الفوائد.

* **صناديق الاستثمار**

تعتبر شركات الاستثمار في الأوراق المالية (صناديق الاستثمار) من اهم المؤسسات المالية لأنها كيان متخصص يحمل عبء الادارة الفعالة لعملية الاستثمار في الأوراق المالية عن المستثمر الصغير أو الغير محترف أو غير المتفرغ.

تعريف صناديق الاستثمار

صناديق الاستثمار عبارة عن مؤسسة مالية تتولى تجميع المدخرات الخاصة بصغار المستثمرين ثم تقوم بإدارة عمليات استثمار هذه الأموال بشكل محترف. وعلى ذلك فان هذه الشركات تنوب عن المستثمر العادي والذي قد لا يجد الوقت أو الخبرة لإدارة عمليات الاستثمار الخاصة به. أو المستثمر الدى لا تكفي مدخراته من حيث الحجم للدخول بشكل مباشر في عمليات استثمار (شراء أوراق مالية على سبيل المثال) وبالتالي فان شركة الاستثمار تحقق جانبين أساسيين:

مزايا صناديق الاستثمار

* + - توفير الادارة المحترفة في عمليات الاستثمار. والتي يتوافر لديها الوقت والمعرفة والخبرة اللازمة.
    - تمكين المستثمر الصغير عن طريق تجميع مدخرات هؤلاء المستثمرين من الدخول في مجال الاستثمار.

وتعتبر صناديق الاستثمار مؤسسة مالية لها نفس الأغراض التي تحققها المؤسسات المالية الأخرى وهي المساهمة في تخفيض او تغطية المخاطر التي يتعرض لها المستثمر فكما يقدم البنك للمستثمر أوجه استثمارات ذات مخاطرة منخفضة نسبيا وتقوم شركات التأمين بتغطية الخطر للمستثمر، فان صناديق الاستثمار تقوم بإدارة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية نيابة عن المستثمر عن طريق قيامها بتشكيل محفظة استثمارات تمكنها من تدنية المخاطر الكلية وتحقيق أفضل عائد ممكن في ظل درجة المخاطرة المنخفضة. بالإضافة الى ذلك فإنها تحمل عن المستثمر عبء تكوين محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات) الخاصة به وما يصاحب ذلك من تكلفة معاملات وتكلفة الوقت.

* **شركات التامين**

هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجاً، فهي مؤسسة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تحصل على الأموال من المؤمن لهم وعليهم، لتعيد استثمارها في مجالات تحافظ على هذه الاستثمارات في ظل أدنى درجة من الخطر.

**المحور الثاني: المؤسسات المالية في الجزائر**

**أولا: تأسيس المؤسسات المالية في الجزائر**

**1 /طلب الترخيص:** إن الترخيص هو أول إجراء يجب القيام به من أجل مزاولة أي نشاط مصرفي طيب، ويتم تقديم الملف من مجلس النقد والقرض حيث يدرس هذا الأخير الملف ويصدر قرار إما بالقبول أو الرفض.

**تعريف الترخيص:** الترخيص في قانون النقد والقرض يختلف عن الترخيص في القانون الإداري لكونه فقط يسمح بتأسيس البنك أو المؤسسة المالية أو إقامة فرع بنك أو مؤسسة مالية دون ممارسة اي نشاط مصرفي لأنه يحتاج إلى إجراء آخر والمتمثل في الاعتماد وبالتالي هو إجراء أولي يحتاج إلى الاعتماد.

**شروطه:**

* **الشروط المتعلقة بالشخص المعنوي:**

حسب المادة 83 من قانون النقد والقرض والتي نصت على وجوب تأسيس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركات تساهمية وإمكانية تأسيسها في شكل تعاضدية ومن هنا نجد أن المادة جاءت آمرة.

أما فروع البنوك أو المؤسسات المالية فلا تخضع لتطبيق المادة السابقة وبالتالي فهي تخضع لقانون الشركة الرئيسية. ولقد اشترط المشرع تأسيس البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة في شكل مساهمة لأنها تمثل النموذج الأنسب لشركات الأموال والتي تناسب المشاريع الاقتصادية الضخمة ولا تطبق كل البنود المتعلقة بشركة المساهمة في القانون التجاري على البنوك والمؤسسات المالية فهي تطبق عليها قواعد خاصة والتي تجدوها في قانون النقد والقرض والأنظمة الصادرة عنه نظرا لطبيعته الخاصة بالنشاط المصرفي في مجال تأسيس البنوك حيث يشترط إلى جانب الكتابة والشهر يجب الحصول على الترخيص والاعتماد لمزاولة النشاط المصرفي.

- بالنسبة لرأس المال في البنوك تقدم نقدا فقط ويجب أن يحدد الحد الأدنى لرأس المال وهذا ما أكدته المادة 88من قانون النقد والقرض وكذلك بالنسبة للرقابة نجدها في مجال البنوك والمؤسسات المالية أكثر صرامة

- الحد الأدنى لرأس المال 10مليار دينار جزائري بالنسبة للبنوك و3.5 مليار دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية

* **الشروط المتعلقة بالشخص الطبيعي:**

المساهمون:

-يجب أن يكون شخصين مساهمين لهما محل اعتبار حيث منع كل مساهم باعتباره أحد المؤسسين إذا حكم عليه للأسباب الآتية جناية أو اختلاس أو غدر أو سرقة.

نوعية وشرفية المساهمين المحتملين وحسن نيتهم والقدرة المالية لكل واحد منهم وضامنيهم مع توفر التجربة والكفاءة في الميدان المصرفي والمالي بالنسبة للمساهمين الرئيسيين.

-إلزام المساهمين تقديم برنامج النشاط والإمكانيات المالية والتقنية مع تقديم صفة الأشخاص الذين يقدمون الأموال مع تبرير كل مصدر للأموال.

المسيرون:

- ألا يقل عدد المسيرين عن إثنين وأن يكون في وضعية مقيم من أجل القيام بتسديد الاتجاهات الفعلية لنشاط البنوك أو المؤسسات المالية.

-يجب الحصول على موافقة من طرف حافظ البنك بالنسبة لكل المسيرين وبالأخص منهم بأعلى رتبة.

-كذلك أي تغيير في الأعضاء أو القادة الذين سبق ذكرهم يلزم الحصول على مصادقة من طرف محافظ البنك حتى ولو تم الحصول على الاعتماد وبدأ البنك أو لمؤسسة المالية في مزاولة نشاطها.

- أسماء المسيرين الذين تم تعيينهم إثنين على الأقل تنشر أثناء هم في الجريدة الرسمية مع مقرر اعتماد البنك أو المؤسسة المالية.

**القرار المتعلق بطلب ترخيص**

بعد إيداع ملف طلب الترخيص الذي يتكون من مجموعة من الوثائق والشروط الموضحة سابقا صدرت الجهة المختصة بدراسة الملف وهي مجلس النقد والقرض حيث تصدر قرارا إما بقبول الملف أو رفضه.

**منح الترخيص:**

بعد التأكد من الشروط المطلوبة يصدر مجلس النقد والقرض منح ترخيص ويبلغ هذا القرار للمعني بالأمر ويدخل حيز التنفيذ من تاريخ تبليغه ومن أجل أن يكسب مشروع ال البنك أو المؤسسة المالية الشخصية المعنوية يجب إيداع العقود التأسيسية لدى المركز الوطني سجل تجاري وشهره والا كان باطلا.

**رفض الترخيص:**

يمكن لمجلس النقد والقرض رفض منح الترخيص بسبب عدم توفر أحد الشروط اللازمة لتأسيس بنك أو مؤسسة مالية وهذا الرفض بموجب قراري يبلغ إلى ألماني بالطلب، حيث يمكن في هذه الحالة الطعن ضد هذا القرار أمام مجلس الدول يكون الطعن مفيد بشرط تقديم طلب ثاني ويكون هو أيضا مع رخصة للمرة الثانية بموجب قرار صادر من مجلس النقد والقرض بعد مرور عشرة أشهر من تبليغ قرار الرفض الأول.[[6]](#footnote-6)

**2/ طلب الاعتماد**

ان الحصول على ترخيص بالنسبة للبنك او مؤسسة مالية ال يجيز القيام بالأعمال المصرفية بل ينقصه اجراء المتمثل في الاعتماد والذي يضفي عليه صفة البنك او مؤسسة مالية، ويكون بموجب مقرر، وهو يعد تصرف اداري منفرد يسمح بمزاولة النشاط المصرفي الى ان يتم نشره في الجريدة الرسمية[[7]](#footnote-7):

**أولا: القيد في السجل التجاري**

يعد مهم حيث يكسب البنك او المؤسسة المالية الشخصية المعنوية حيث يتم إيداع العقود التأسيسية لدى المركز الوطني للسجل الوطني، وشهرها والا كانت باطلة، يتضمن هذا الملف وفق القانون الجزائري بحيث يتضمن تحديد كيفيات القيد والتعديل والشطب فيه، من خلال الشروط التالية:

* طلب ممضي ومحرر على استثمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري
* نسخة من القانون الأساسي المتضمن تأسيس الشركة
* نسخة من اعلان نشر القانون الأساسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات.
* اثبات وجود المحل لاستقبال النشاط (نشاط تجاري) بتقديم سند او ملكية عقد الإيجار.

**شروط طلب الاعتماد**

طبقا للنظام 08 من النظام 06-02 يتعين على البنك او المؤسسة او الفرع التابع للبنك او المؤسسة المالية الاجنبية التي تحصل على ترخيص طلب الاعتماد الى السيد محافظ البنك الجزائر على ان يرافق البنك المستندات والمعلومات والوثائق في اجل 12 شهرا من تاريخ اجراء تبليغ ترخيص، ويتضمن ملف الاعتماد سبع نسخ، كل نسخة تتضمن ما يلي:[[8]](#footnote-8)

* رسالة تعهد مصادق عليها من قبل الجمعية العامة للمساهمين وموقعة من طرف رئيس مجلس إدارة البنك
* النسخ الأصلية للقوانين الأصلية واتفاق المساهمين محرر بموجب عقد توثيقي
* نسخة طبق الأصل للسجل التجاري مصادق عليه
* نسخة طبق الأصل مصادق عليها للتصريح باللجوء الضريبي، محرر من قباضة الضرائب
* صور مصادق عليها لوصل إيداع المبلغ المدفوع فعليا في حساب بنكي
* شهادة تحويل العمل الصعب بالنسبة للمساهمين غير المقيمين
* حالة الذمة المالية محررة من طرف الموثق بالنسبة للأشخاص طبيعيين وأصحاب الحصص
* تقديم دراسة شاملة للمشروع (الهيكل التنظيمي، الهوية للأفراد، وظيفة الافراد

**ثالثا: منح الاعتماد[[9]](#footnote-9)**

* لا توجد فترة محددة للمنح
* لها اجال طويلة مفتوحة
* عدم التقيد وفق اجال محددة

ووفقا لهذا توجد 03 نقاط: ان بنك الريان وقع في مشاكل حيث انه منح الترخيص في 1998 ومنح الاعتماد في سنة ،2000 ولهذا يجب التقيد بآجال محددة لمنح الاعتماد وذلك من اجل دعم الاستثمار حيث بعد منح الاعتماد يضمن للبنك او المؤسسة المالية تضفي عليه صفة الرسمية ويصبح يمارس نشاطه بكل سهولة للنشاط الذي تم الترخيص له.

**رابعا: سحب الاعتماد**

يمكن سحب الاعتماد من البنك او المؤسسة المالية، حيث يكون من اختصاص لجنة مجلس النقد والقرض وكذلك من اختصاص لجنة المصرفية، اذ تعتبر احدى العقوبات التي تقتضي بها اللجنة المصرفية وهي سحب الاعتماد مع تصفية البنك، يكون من اختصاص لجنة مجلس النقد والقرض في الحالات الاتية:

* بناءا على طلب البنك او المؤسسة المالية
* إذا لم تصبح الشروط التي يخضع لها الاعتماد متوفرة
* اذ يتم استغلال الاعتماد لمدة 12 شهرا
* إذا توقف نشاط موضوع الاعتماد عن 6 أشهر

**ثانيا: التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في الجزائر**

* ضعف البنية التحتية التكنولوجية: قد تكون المؤسسات المالية ... في حاجة إلى تحديث وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لتلبية احتياجات العملاء وتحسين كفاءة العمليات المصرفية.[[10]](#footnote-10)
* التشريعات واللوائح المعقدة يمكن أن تكون التشريعات واللوائح المالية معقدة وتحتاج إلى الامتثال والتكيف المستمر. مما يتطلب استثمارات في التدريب والتحديث المستمر.[[11]](#footnote-11)
* إدارة المخاطر بشكل فعّال، سواء كانت مخاطر ائتمانية سوقية، تشغيلية أو أخرى، وضمان توازن بين العوائد والمخاطر.[[12]](#footnote-12)
* تقديم خدمات مالية شاملة تشمل كافة العمليات المالية بشكل شفاف وفاعل.[[13]](#footnote-13)

**ثالثا: الحلول المقترحة ضد التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية في الجزائر[[14]](#footnote-14)**

* الاستثمار في التكنولوجيا، والابتكار لتحسين الخدمات المصرفية، وتبسيط العمليات العالمية، وهذا كحل لضعف البنية التحتية.
* تطوير الإستراتيجيات لتعزيز وتحقيق الانتشار، وجذب المزيد من العملاء، وهدا حل لتحدي المنافسة الشديدة.
* تطوير خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات، وتطلعات العملاء بشكل أفضل.
* تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية، وتحسين علاقة الشراكة مع العملاء والشركاء المحتملين.

**المحور الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري BBA**

**أولا: مفهوم بنك البركة الجزائري BBA**

هو مؤسسة مالية إسلامية تأسست في الجزائر، ويعد من أبرز البنوك التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي.

-**نشأته:**

تأسس في عام 1984، ويمتلك شبكة واسعة من الفروع في عدة دول. يُعرف البنك بتقديمه مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يجعله واحدًا من الرواد في مجال التمويل الإسلامي.[[15]](#footnote-15)

وفي الجزائر: بناء على اعتماده سنة 1991 كأول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام، خاص)، تم انشاء بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 حيث شرع في مزاولة نشاطه برأس مال قدره 500000000 دينار جزائري ليصل الى 000 000 000 20 دينار جزائري سنة 2020.

ملتزما بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة خدماته وعملياته، فإن بنك البركة الجزائري يعرض على متعامليه من أفراد ومهنيين ومؤسسات باقة واسعة من المنتجات البنكية الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية كالمرابحة والاجارة، مصادق عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لديه.[[16]](#footnote-16)

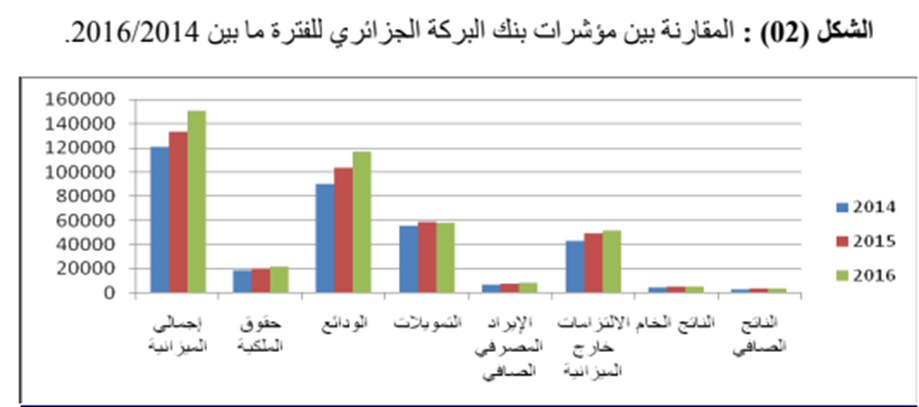
**ثانيا: مهام بنك البركة الجزائري BBA**

* **الخدمات المقدمة للأفراد:**
* خدمات الودائع: وهي ودائع يضعها الأفراد بلبنك، مقابل عائد.
* خدمات فتح حساب جاري: يفتح الفرد حساب جاري لدى البنك، يتم خلاله إيداع أو سحب أمواله.
* خدمات نقدية: وضع بنك البركة الجزائري تحت تصرف زبائنه الذين يملكون حساب جاري بطاقة السحب، والتي تسمح لهم بالقيام بعملية سحب النقود في أي وقت، وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي.
* خدمات الإيداع، السحب، التحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.
* خدمات المساعدة: يقوم بنك البركة الجزائري بتقديم نصائح واستشارة لزبائنه، ن طريق أشخاص مكلفين بذلك.
* خدمات الادخار والتوظيف: يضع بنك البركة الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفتر للادخار، وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود.
* تمويل العقارات: وهو نوع من أنواع القروض للعقارات. من أجل (سكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، تهيئة، بناء ذاتي).
* تمويل السيارات: يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد.

تجدر الإشارة إلى أن بنك البركة الجزائري تمركز سنة 2006 في المرتبة الأولى وللسنة الثانية على التوالي في مجال التمويل للأفراد.

* **الخدمات المقدمة للمؤسسات:** وتشمل ما يلي:[[17]](#footnote-17)
* خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، إصدار الشيكات.
* خدمات الإيداع، السحب، الدفع، التحويل بالدينار أو بالعمالة الصعبة.
* خدمات المساعدة: النصر والاستشارة فيما يخص إنشاء، وتطوير، وتوسيع المؤسسات.
* خدمات الادخار والتوظيف.
* التمويلات وتضم: تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة تمويل المستحقات).
* الخدمات على المستوى الدولي: وتشمل تنظيم تدفقات التجارة الخارجية، ضمانات دولية.
* **الخدمات المقدمة للمهنيين والحرفيين:** تشمل ما يلي[[18]](#footnote-18)
* خدمات فتح حساب جاري شيكي حساب بالعملة الصعبة، خدمات الودائع والتي تسمح للمهنيين والحرفيين بتوطين أعمالهم التجارية
* خدمات الإيداع، السحب الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى إصدار الشيكات
* الخدمات النقدية: عن طريق بطاقة السحب البركة
* خدمات المساعدة: والتي تشمل النصح والاستشارة خدمات الادخار والتوظيف
* التمويلات وتضم: تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة السلع الموجهة لإعادة البيع تمويل المستحقات تمويل مسبق للتصدير).
* تمويل الاستثمارات ويضم نوعين : التمويل الكلاسيكي والتمويل بالإيجار وذلك بنسبة تصل إلى 70% من تكلفة الاستثمار، وعلى مدة 05 سنوات تمويل العقارات التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة تمويل السيارات : يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل السيارات السياحية والنفعية الموجهة للمهنيين، تمويل التجهيزات : يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل التجهيزات لأصحاب المهن الحرة والحرفيين وذلك في إطار تطوير أو تحديث تجهيزاتهم وذلك بنسبة تصل 70 % من ثمن التجهيز وفي أجل 60 شهرا للتعويض)؛
* خدمات على المستوى الدولي وتشمل: تنظيم تدفقات التجارة الخارجية الاعتماد المستندي للاستيراد. الاعتماد المستندي للتصدير التسليم المستندي للاستيراد التسليم المستندي للتصدير) وضمانات دولية للاستيراد والتصدير).

**ثالثا: المؤشرات المحققة من طرف بنك البركة الجزائري BBA خلال الفترة 2014-2016**

حيث أن رصيد إجمالي الميزانية في ارتفاع ملحوظ، فقد تحقق فائض يقدر بـ 09160 مليون دج ليصل الرصيد سنة 2015 إلى 142021مليون دج، أي ما يعادل نسبة08.04% زيادة مقارنة بسنة 2014الذي قدر بـ 131452مليون دج، لترتفع بـ 10.26% في سنة 2016.محققة بذلك إجمالي الميزانية الذي قدر بـ 156593مليون دج، ونفس التطور شهدته قيم الالتزامات خارج الميزانية، حيث وصلت إلى 51425مليون دج بعد أن كانت 44424مليون دج في سنة 2014ثم لترتفع إلى 56185مليون دج سنة 2016هذا وقد تحسن تبعا لذلك الناتج الصافي للبنك، حيث بلغ صافي الناتج في عام 2014مبلغ 3625مليون دج، ليرتفع إلى 4174مليون دج ثم إلى 4632مليون دج في السنتين المواليتين.[[19]](#footnote-19)

**الخاتـــــــــــمة:**

يمكن القول ان المؤسسات المالية وبنك البركة خصوصا تمثل جزئا اساسيا من البنية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، من خلال استراتيجياتها الموجهة نحو خدمة المجتمع وتقديم منتجات مالية مبتكرة تواصل هذه المؤسسات دعم النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في بناء بيئة مالية مستدامة تواكب تطورات العصر.

**من خلال البحث توصلنا الى مجموعة نتائج:**

* للمؤسسات المالية مكانة مهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني والعالمي
* ان بنك البركة BBA هو أحد المؤسسات المالية في الجزائر
* هناك مجموعة من الشروط التي تنشا على أساسها المؤسسات المالية في الجزائر

**قائمة المراجع**

أبيش سمية، فعالية العلاقات العامة في المؤسسات المالية، أطروحة ليسانس، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

أميرة زرقي، سارة سهيمي- تأثير العملات الرقمية المشفرة على أداء المؤسسات المالية (دراسة حالة المؤسسة المالية Morgan JP) - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

جبر هشام، المدخل للعلوم المالية والمصرفية، منشورات بيت المقدس، 2002.

جلجل رضا محفوظ، جامعة ابن خلدون/تيارت، جامعة محمد بن أمحد وهران 2، جامعة ابن خلدون/ تيا رت- تأسيس البنوك والمؤسسات المالية قي الجزائر - مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية - المجلد 03/ العدد 02- تاريخ النشر: 2018/06/04.

عبد اللطيف اولاد حيمودة جامعة غرداية الجزائر، زوبيدة محسن جامعة ورقلة الجزائر المركز الجامعي البيض الجزائر.

وفاء حميدوش واخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، الجزائر.

<https://www.albaraka.com/> تم الاطلاع عليه في 10/11/2024

<https://www.business4lions.com/>، تم الاطلاع عليه يوم 10/11/2024.

<https://www.albaraka-bank.dz/> تم الاطلاع عليه في 11/11/2024

1. أميرة زرقي، سارة سهيمي- تأثير العملات الرقمية المشفرة على أداء المؤسسات المالية (دراسة حالة المؤسسة المالية Morgan JP) - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير12-13. [↑](#footnote-ref-1)
2. مرجع نفسه، ص13. [↑](#footnote-ref-2)
3. - أبيش سمية، فعالية العلاقات العامة في المؤسسات المالية، أطروحة ليسانس، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص27. [↑](#footnote-ref-3)
4. - <https://www.business4lions.com/>، تم الاطلاع عليه يوم 10/11/2024. [↑](#footnote-ref-4)
5. - جبر هشام، المدخل للعلوم المالية والمصرفية، منشورات بيت المقدس، 2002، ص 90. [↑](#footnote-ref-5)
6. - جلجل رضا محفوظ، جامعة ابن خلدون/تيارت، جامعة محمد بن أمحد وهران 2، جامعة ابن خلدون/ تيا رت- تأسيس البنوك والمؤسسات المالية قي الجزائر - مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية - المجلد 03/ العدد 02- تاريخ النشر: 2018/06/04-ص84-85-86-87-89-90. [↑](#footnote-ref-6)
7. - مرجع نفسه، ص92. [↑](#footnote-ref-7)
8. -. جلجل رضا محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص93ص94 [↑](#footnote-ref-8)
9. - جلجل رضا محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص95. [↑](#footnote-ref-9)
10. - وفاء حميدوش واخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، الجزائر، ص: 540-557. [↑](#footnote-ref-10)
11. - نفس المرجع السابق [↑](#footnote-ref-11)
12. - مرجع سبق ذكره [↑](#footnote-ref-12)
13. - نفس المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-13)
14. - سعيدة نوادري، مرجع سبق ذكره، ص 66. [↑](#footnote-ref-14)
15. - <https://www.albaraka.com/> تم الاطلاع عليه في 10/11/2024. [↑](#footnote-ref-15)
16. - <https://www.albaraka-bank.dz/> تم الاطلاع عليه في 11/11/2024 [↑](#footnote-ref-16)
17. - مرجع سبق ذكره، ص 27-26. [↑](#footnote-ref-17)
18. - مرجع سبق ذكره، ص27 ص28. [↑](#footnote-ref-18)
19. - عبد اللطيف اولاد حيمودة جامعة غرداية الجزائر، زوبيدة محسن جامعة ورقلة الجزائر المركز الجامعي البيض الجزائر-مرجع سابق ص89-32. [↑](#footnote-ref-19)